مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين

في تركيا

ترجمة: أحمد عيشة

ترجمات

مركز حرمون للدراسات المعاصرة:

مركز حرمون للدراسات المعاصرة، مؤسّسة بحثية مستقلة غير ربحية، تُعنى بإنتاج الدراسات والبحوث السياسية والاجتماعية والفكرية المتعلقة بالشأن السوري والصراع الدائر في سورية وعليها، وسيناريوهات المستقبل، كما تهتم بالقضايا العربية والإقليمية.

قسم الدراسات:

يُقدِّم هذا القسم الدراسات العلمية والموضوعية التي تناقش القضايا السورية الأساسية، وتعالج المشكلات الرئيسة، وتقترح الحلول والبدائل المناسبة، وهو مسؤول عن إنتاج المواد البحثيّة العلمية الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والثقافية والتربوية، التي تستند إلى جهدٍ بحثيّ أصيل ورصين يتوافق مع أصول العمل البحثيّ العلمي.

يحرص قسم الدراسات على تقديم قراءات للواقع الراهن، ويضع على جدول أعماله إنتاج دراسات من الفئات البحثية كافة، بهدف إعادة بناء المنظومة الفكرية والسياسية والقانونية والثقافية والتربوية في سورية المستقبل، ويستكشف التأثيرات المتبادلة بين السياسة والاقتصاد والقانون والمجتمع والفكر، ويبحث في تأثيرات الحرب السورية وسبل تجاوزها في المستقبل في نظام ديمقراطي تعددي تداولي.

عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين في تركيا

*- الآراء الواردة في هذا التقرير لا تعبر بالضرورة عن رأي المركز ومواقفه من القضايا المطروحة

اسم المادة الأصلي	Child Labor Among Syrian Refugees in Turkey
الكاتب	إيرينا فهر وكوني ريجكين، Irina Fehr & Conny Rijken
مكان النشر وتاريخه	Front. Hum. Dyn., Sec. Refugees and Conflict، 26 نيسان/ أبريل 2022
الرابط	1B#lluf/425168.2202.dmuhf/9833.01/selcitra/gro.nisreitnorf.www//:sptth
عدد الكلمات	10150
ترجمة	وحدة الترجمة/ أحمد عيشة

المحتويات

ملخص 5
مقدمة 6
البيانات والمنهجية 8
فهم انتشار عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين 10
أحكام التعليم الإلزامي والحد الأدنى لسن العمل 14
الأحكام المتعلقة بساعات العمل وشروطه والحد الأدنى للأجور 15
محددات/ قيود الإطار القانوني 16
الخصائص الأخرى لعمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين 22
مناقشة 26
الخاتمة 28
المراجع 30

ملخص

خلال سنوات الحرب السورية، فرَّ ما يقرب من (4) ملايين لاجئ سوري، بينهم أكثر من (1,8) مليون طفل سوري، إلى تركيا، حيث يواجهون كثيرًا من التحديات لإعادة بناء حياتهم، وقيودًا على وضع إقامتهم والوصول إلى سوق العمل، وهو ما يحدّ من فرص عملهم الرسمية. للفقر واستغلال العمل نتائج واسعة النطاق، ولتدبير أمورهم، يُدفَع الأطفال إلى سوق العمل. في تركيا، تنتشر عمالة الأطفال أيضًا بين المواطنين الأتراك على نطاق واسع، بحسب المسح الوطني التركي لعمل الأطفال لعام 2019، وقد أوجد ذلك أرضية خصبة للأطفال السوريين للعمل. وعلى الرغم من أنّ عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين يكتسب اهتمامًا متزايدًا بين الباحثين والجهات الإنسانية الفاعلة، فإن معرفة مدى انتشاره أو خصائصه لا تزال محدودة. بالاعتماد على دراسة استقصائية أجريت في أواخر عام 2020، تسهم هذه الورقة في تقديم فهم أعمق للوضع الحالي للعمال السوريين القصّر في تركيا. وبمقارنة النتائج الكميّة لبحثنا مع المسح الوطني التركي لعمل الأطفال، وتسليط الضوء على الاختلافات والقواسم المشتركة بين الأطفال السوريين والأتراك العاملين في البلاد، والنظر في تأثير عدم وجود إقامة دائمة على انتشار عمالة الأطفال؛ توصّلنا إلى نتائج تشير إلى أن الأطفال السوريين يدخلون سوق العمل في سنّ أصغر، ولذلك تقل فرص وصولهم إلى التعليم، إضافة إلى أنهم يعملون لساعات طويلة جدًا مقابل أجور منخفضة. ومن ثم توضح الدراسة مواطن الضعف المحددة التي يتعرّض لها الأطفال السوريون للاستغلال في العمل.

مقدمة

منذ اندلاع الحرب في سورية عام 2011، أُجبِر أكثر من (6,6) مليون سوري على مغادرة بلادهم، بحثًا عن الأمان والحماية الدولية (UNHCR, 2021). وكان دور تركيا، كدولة مجاورة، أن تكون بلد عبور ووجهة لكثير من هؤلاء اللاجئين، وأن توفر طريقًا إلى أوروبا (Simşek, 2017). في الوقت نفسه، وخصوصًا بعد إعلان الاتحاد الأوروبي وتركيا في عام 2016، بقي نحو (3,6) مليون سوري في تركيا، حيث استقروا الآن منذ أعوام عديدة، وأعادوا بناء حياتهم (Kaya, 2020; Simşek, 2020). وصل أكثر من (1,8) مليون طفل سوري إلى تركيا منذ عام 2011. وعلى الرغم من أن الحياة الجديدة في تركيا آمنة من الحرب، فإنها تجلب معها عدم الأمان ونقاط الضعف، والقيود المفروضة على إقامة اللاجئين، وحقوق العمل التي تحد من فرص عملهم (Baban et al., 2017; Kaya, 2020). ولذلك، فإن الفقر واستغلال العمل حقيقة منتشرة، بين البالغين، وبين الأطفال أيضًا (Yalçin, 2016). ونظرًا لأنّ كثيرًا من العائلات تكافح من أجل تدبير أمورها، يزداد الاعتماد على الأطفال للإسهام في دخل الأسرة. ولذلك، أصبحت عمالة الأطفال [1] ظاهرة منتشرة على نطاق واسع، بين اللاجئين السوريين في تركيا (Yalçin, 2016). ومع ذلك، فإن المعرفة حول مدى قوة عمل الأطفال السوريين أو خصائصها ما تزال محدودة. أجرى معهد الإحصاء التركي (TurkStat) مسحًا حديثًا قدّم أرقامًا قيّمة حول عمالة الأطفال بين الأطفال الأتراك، إلا أنّه لم يشمل الأطفال السوريين (Özbek, 2020). لا توجد بيانات رسمية عن الأطفال السوريين في القوى العاملة، ولا عن التحاقهم بالمدارس التركية (Lordoglu and Aslan, 2019). في الأعوام الأخيرة، أجريت دراسات مختلفة حول عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين في تركيا (Yalçin, 2016; Lordoglu and Aslan, 2019) أو حول الصعوبات التي يواجهها الأطفال السوريون في الحصول على التعليم (Uyan-Semerci and Erdogan, 2018). استندت هذه الدراسات في الغالب إلى بيانات نوعية، ولا تزال التحليلات الإحصائية حول هذه المسألة نادرة.

تهدف هذه الورقة إلى الإسهام في فهم أعمق للوضع الحالي للعمال السوريين القصّر في تركيا. وتناقش خصائص وظروف عمل الأطفال بين اللاجئين السوريين في تركيا، بالاعتماد على دراسة استقصائية أجريت في أواخر عام 2020. وبموجب ذلك، نقارن نتائجنا الكمية مع المسح الوطني لعمالة الأطفال لعام 2019، ونسلط الضوء على الاختلافات والقواسم المشتركة بين عمالة الأطفال بين السوريين. والأطفال الأتراك في البلاد، ونظهر نقاط الضعف الخاصة بالأطفال السوريين أمام الاستغلال في العمل.

بعد مناقشة موجزة للبيانات والمنهجية، يبدأ التحليل بدراسة العوامل البنيوية التي تفسّر انتشار عمالة

(1) - من أجل المقارنة، تشير عمالة الأطفال في هذه الدراسة إلى الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 عامًا والذين يؤدون عملًا. وبالمثل، يعد المسح التركي أيضًا أن عمالة الأطفال هي أنشطة اقتصادية يقوم بها الأشخاص دون سن الـ (18) عامًا (معهد الإحصاء التركي، 2020). ومع ذلك، لا يجب القضاء على جميع الأعمال التي يقوم بها الأطفال دون سن الـ (18) عامًا. على غرار المقاربة التي اعتمدتها منظمة العمل الدولية، فإننا نعد العمل الذي يؤديه الأطفال دون سن الـ (15) عامًا، والعمل الخطير والضار للأطفال، والعمل الذي يتعارض مع تعليمهم، مثل العمل أثناء ساعات الدراسة والليل، عمل غير مرغوب فيه للأطفال. في هذه الدراسة، ووفقًا لاتفاقية حقوق الطفل، تعد هذه الأشكال من عمل الأطفال شكلًا من أشكال الاستغلال في العمل أو الاستغلال الاقتصادي. يشار إلى الأشكال المتطرفة من هذا العمل أو الاستغلال الاقتصادي على أنها «أسوأ أشكال عمالة الأطفال» على النحو المحدد في اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182)، التي تشمل، من بين ممارسات أخرى، العبودية أو الممارسات الشبيهة بالرق، والاتجار بالأطفال، وعبودية الدَيْن، والعمل القسري، والدعارة.

الأطفال بين اللاجئين السوريين في تركيا. ولهذه الغاية، نحلل القيود المفروضة على وضع الإقامة وحقوق العمل، ويؤخذ سياق سوق العمل التركي ونظام التعليم في الحسبان بشكل دقيق. يوضح هذا القسم أن عمالة الأطفال هي سبب رئيس للقلق بين السكان اللاجئين، وهي أيضًا مشكلة متجذرة بعمق في المجتمع التركي. في الخطوة التالية، نستكشف الإطار القانوني بخصوص عمالة الأطفال في تركيا. وبموجب ذلك، نناقش الأحكام القانونية ذات الصلة بمكافحة عمالة الأطفال على المستويين الدولي والمحلي، مع مراعاة قيود الإطار القانوني التي تضاف إلى استمرار عمالة الأطفال في تركيا. على ضوء هذه الخلفية، نقارن نتائج المسح الوطني لعام 2019 حول عمالة الأطفال في تركيا بمسحنا. وقد ناقشنا الفروق والقواسم المشتركة بين عمالة الأطفال بين الأطفال السوريين والأتراك، حيث تطرقنا إلى عمر الأطفال العاملين، ومعدل التعليم، وقطاعات العمل الأكثر انتشارًا، وأسباب عمالة الأطفال. وفي خطوة أخيرة، نطرح خصائص إضافية لعمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين، لا يمكن مقارنتها مع القوى العاملة من الأطفال الأتراك، بسبب التغطية التخصصية المختلفة للمسحين، ولكنها توفر فهمًا أعمق لواقع حياة العمال السوريين دون السنّ القانونية في تركيا.

البيانات والمنهجية

يعتمد هذا التحليل على البيانات الكمية التي جُمِعت بالتعاون مع منصة (Upinion) البحثية [2]. من خلال شبكة الإنترنت بين اللاجئين السوريين في تركيا، باستخدام تكنولوجيا الهاتف المحمول ووسائل التواصل الاجتماعي، أجرينا محادثات حقيقية عبر تطبيقات المراسلة. بهذه الطريقة، شارك (684) لاجئًا سوريًا يقيم في تركيا في استطلاع عبر الإنترنت، حيث سألناهم عن معرفتهم بموضوع عمالة الأطفال في تركيا. لأسباب أخلاقية، ولأننا أردنا تضمين الأسئلة المتعلقة بالسياق الأوسع لعمالة الأطفال، اخترنا المستجيبين الذين تزيد أعمارهم عن (18) عامًا، ولديهم طفل عامل داخل أسرتهم، أو الذين يعرفون عن طفل عامل. إذا ذكر المستجيب أن لديه أو لديها طفل عامل واحد داخل الأسرة، نسأله عن هذا الطفل بالذات. في حالة كثير من الأطفال العاملين داخل الأسرة، نسأل المستجيب عن أصغر طفل عامل. وإذا أشار أحد المستجيبين إلى أنه كان على علم بطفل عامل خارج منزله أو منزلها، نسأله/ا عن هذا الطفل تحديدًا.

وفقًا لتصميم المسح هذا، هناك مجموعتان من المستجيبين لديهم معرفة بعمالة الأطفال: أولئك الذين لديهم أطفال عاملين في منازلهم، والأخرى التي لديها معرفة بعمل الأطفال خارج المنزل. إلى حد بعيد، طرحنا أسئلة واحدة على المجموعتين. ومع ذلك، طرحنا بعض الأسئلة الإضافية على المستجيبين الذين لديهم أطفال عاملين داخل أسرهم مقارنة بالمجموعة الأخرى. كان من المتوقع أن يكون لديهم بعض المعرفة المحددة القائمة على العلاقة الوثيقة بالطفل، على سبيل المثال، في ما يتعلق بالأجور وتأثير وجود طفل عامل في الأسرة. ومن النتائج الأخرى لتصميم المسح، أننا أضفنا إلى المعلومات المتعلّقة بالأطفال داخل أسرة المستجيب، معلوماتٍ عن عمالة الأطفال جمعناها، بشكل غير مباشر، من خلال المستجيبين الذين لا يتأثرون هم أنفسهم بعمالة الأطفال، ولكنهم يقدّمون معلومات حول هذه القضية. وهكذا وجهنا الأسئلة إلى المستجيبين وخاطبنا الأطفال العاملين. وفقًا لذلك، يُشار إلى عدد الملاحظات ضمن بند «عدد المستجيبين»، حيث تشير الملاحظات إلى حالة المستجيبين: هل هم الذين لديهم أطفال عاملون في أسرهم، أم الذين يعرفون عمل الأطفال خارج أسرهم، أم كلتا الحالتين.

جلبت طريقة جمع البيانات هذه والتعاون مع منصة (Upinion) البحثية مزايا كبيرة للدراسة. بدايةً، سهلّت الوصول إلى السكان المستهدفين بشكل كبير، حيث قامت منصة (Upinion) بالفعل ببناء مجتمع عبر الإنترنت مع اللاجئين السوريين في تركيا. وبموجب هذا، كان يُنظر إلى أن المشاركين كانوا على تواصل بالفعل مع (Upinion) من قبل، لتقليل التحفظات حول المسح وزيادة معدل الاستجابة. ولذلك، في مدة قصيرة بلغت (8) أيام، تمكّنا من إنشاء عينة من (684) مستجيبًا. ونظرًا لإمكانية جمع البيانات عبر الإنترنت، لم تكن هناك حاجة للوجود المادي في الميدان، الأمر الذي كان سيشكل تحديًا كبيرًا في ذلك الوقت، بسبب جائحة (كوفيد -19). ومع ذلك، واجهت هذه الدراسة كثيرًا من القيود والتحديات. لسبب أساسي، يمكن أن تصل طريقة جمع البيانات المطبقة فقط إلى الأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى تقنيات الهاتف المحمول. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى استبعاد الأشخاص الذين يفتقرون إلى البنية التحتية الأساسية أو

(2) - (Upinion) هي منظمة مكرسة لتضخيم أصوات الناس في حالات الأزمات. من خلال جمع الأفكار والقصص الفورية من السكان المتضررين، تعزز (Upinion) شمولية وفعالية الدعم الإنساني، انظر: http://www.upinion.com/

المتأثرين بالفقر المدقع، والذين سيكون الاستماع إلى أصواتهم أكثر أهمية. وإضافة إلى ذلك، نظرًا لأن جمع البيانات يتم عبر الإنترنت، فقد كان لا بد من اتخاذ تدابير صارمة لضمان أمن البيانات. لهذه الغاية، وضعنا خطة لإدارة البيانات واستلمنا الموافقة الأخلاقية على البحث. لمزيد من الامتثال لمبدأ عدم الإضرار، ولجعل الاستطلاع تجربة مفيدة للطرفين قدر الإمكان، أدرجنا نشرة إعلانية تحتوي على معلومات من المنظمات غير الحكومية (الدولية) التي لديها برامج حول حماية الطفل في المحادثة ومشاركتها مع المشاركين في المسح. وشملت التدريب المهني والبرامج التعليمية. أخيرًا، تلقى المجيبون بعض الرصيد وقت العمل على هواتفهم، كنوع من التقدير.

فهم انتشار عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين

القيود المفروضة على الإقامة وحقوق العمل

منذ عام 2011، استقر أكثر من (3,6) مليون لاجئ سوري في تركيا (Semerci Uyan and Erdogan, 2018). في البداية، اتبعت السلطات التركية سياسة «الباب المفتوح»، حيث مُنح اللاجئون السوريون عمومًا إمكانية البقاء في البلاد، باعتبارهم «ضيوفًا"، ومن دون أي وضع قانوني رسمي (Özden, 2013; Ahmet and Simşek, 2016; Koca, 2016; Kaya, 2020). على الرغم من أن تركيا طرف في اتفاقية جنيف لعام 1951 المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام 1967، فإنها وقّعَت عليها مع قيود جغرافية، لا يمكن بموجبها منح وضع اللاجئ الكامل إلا للأوروبيين (Özden, 2013; Kaya, 2020) [3]. في عام 2014، أدخلت الحكومة التركية قانونًا جديدًا للأجانب والحماية الدولية (LFIP, No. 6458)، حيث أعيد تحديد شروط الحماية الدولية (Ahmet and Simşek, 2016; Kaya, 2020) والقيود الجغرافية على وضع اللاجئ الكامل (Koca, 2016). أيضًا، في عام 2014، قدّمت تركيا لائحة الحماية المؤقتة بناءً على قانون الأجانب والحماية الدولية (LFIP). والنتيجة أن معظم السوريين في تركيا مسجلون الآن بموجب الوضع الرسمي «الحماية المؤقتة»، وليس «كلاجئين» (Koca, 2016) [4]، ولا يتمتعون بالحقوق المنصوص عليها في اتفاقية اللاجئين (Simşek, 2017).. ومع ذلك، لا يمنح وضع الحماية المؤقتة السوريين تصريح إقامة منتظم يصلح للإقامة القانونية في تركيا، لكنه يعفيهم من شرط تصريح الإقامة (AIDA, 2021a، انظر المادة 20 (1) (ز) من قانون الأجانب والحماية الدولية، نقلًا عن المادة 83 من القانون نفسه؛ Kaya, 2020). قاعدة الإعفاء هذه تسمح أيضًا بالإقامة القانونية في تركيا، إلا أنها تسمح بذلك لمدة غير محددة، ينهيها قرار من السلطات، وتخلق حالة من التيه وعدم القدرة على التنبؤ. وإضافة إلى ذلك، لا يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى إقامة منتظمة طويلة الأجل، والوقت الذي يقضيه في تركيا بموجب هذا الوضع لا يمكن أن يسهم في تحقيق شرط الإقامة القانونية لمدة (5) أعوام للحصول على الجنسية (AIDA, 2021a). بعد تنفيذ لائحة الحماية المؤقتة، أعلنت الحكومة التركية في تموز/ يوليو 2016 أن اللاجئين السوريين يمكن أن يحصلوا في نهاية المطاف على الجنسية التركية وتصاريح العمل ((Ahmet and Simşek, 2016, p. 62; Kaya, 2020, p. 35). حتى الآن، لم يوضَع ذلك موضع التنفيذ، وتمنَح الجنسية للسوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في تركيا في الغالب فقط في ظروف استثنائية، على سبيل المثال، للسوريين ذوي رأس المال الاقتصادي والثقافي، أو من خلال الزواج من مواطن/ مواطنة تركي (Kaya, 2020; AIDA, 2021b). في نفس العام، اعتمدت تركيا اللائحة الخاصة بتصاريح العمل للأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة (AIDA, 2021c)، التي بناءً عليها أصبح من الممكن للاجئين السوريين الذين قضوا في البلاد أكثر من (6) أشهر التقدم للحصول على تصاريح عمل (المادة 5). ومع ذلك، فإن الحصول على مثل هذه التصاريح يترافق مع كثير من التحديات: أصحاب العمل هم فقط من يمكنهم التقدم للحصول عليها، ويجب على المتقدمين استيفاء بعض متطلبات الإقامة

(3) - وقعت تركيا في البداية على الاتفاقية بحدود جغرافية وأخرى زمنية، ولكن أُلغيت هذه الأخيرة عند التوقيع على بروتوكول عام 1967 (Kirişçi, 1996, p. 293).

(4) - في هذه الدراسة، يُشار إلى المواطنين السوريين المقيمين في تركيا بحثًا عن الأمان والحماية الدولية على أنهم «لاجئون»، على الرغم من أنهم لا يحملون هذه الصفة الرسمية في تركيا.

والتسجيل والصحة (Ahmet and Simşek, 2016, p. 64).. وقد لا يتجاوز عدد الأجانب الخاضعين للحماية المؤقتة في مكان عمل معين (10) في المئة من عدد الموظفين الأتراك، ويجب على أصحاب العمل أن يدفعوا لهم على الأقل الحد الأدنى الرسمي للأجور (Ahmet and Simşek, 2016). بسبب هذه التحديات، لم يحصل كثيرٌ من اللاجئين السوريين على مثل هذه التصاريح: ابتداءً من آذار/ مارس 2019، حصل نحو (1,5) في المئة فقط من أصل (2,2) مليون سوري في سنّ العمل في تركيا على تصاريح عمل رسمية (Demirguc-Kunt et al., 2019)، ويواصل الباقون العمل في سوق العمل غير الرسمي في وظائف منخفضة الأجر (Yalçin, 2016; Simşek, 2017).

تقررت مقاربة تركيا في التعامل مع اللاجئين السوريين، من خلال بيان/ إعلان الاتحاد الأوروبي وتركيا، الذي وقّع عام 2016. وتشكل الاتفاقية إعلانًا للتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتركيا للسيطرة على عدد المهاجرين من تركيا، وتقليل الوصول إلى أوروبا (Simşek, 2017, p. 162). وبشكل أكثر تحديدًا، فهي تشمل إعادة جميع المهاجرين غير الشرعيين الذين يعبرون البحر من تركيا إلى الجزر اليونانية إلى تركيا. ومقابل كل سوري يُعاد، سيعاد توطين سوري آخر من تركيا إلى دول الاتحاد الأوروبي (Haferlach and Kurban, 2017, p. 87).[5]

تعرض بيان الاتحاد الأوروبي وتركيا لانتقادات شديدة ومتكررة من جهة الباحثين والجهات الفاعلة الإنسانية، مثل هيومن رايتس ووتش أو منظمة العفو الدولية، مؤكدين الانعكاسات السلبية له على حماية اللاجئين السوريين (Haferlach and Kurban, 2017, p. 67).. بموجب هذا، يكمن أحد الاهتمامات الرئيسة في الاعتراف الفعلي بتركيا «كدولة ثالثة آمنة» (Simşek, 2017, p. 163; Haferlach and Kurban, 2017, p. 86). منذ دخول الإعلان حيز التنفيذ، انخفض عدد المعابر البحرية من تركيا إلى الجزر اليونانية بشكل كبير (Simşek, 2017, p. 164)، على الرغم من أن كثيرين يواصلون المخاطرة بحياتهم أثناء محاولتهم القيام بذلك. بالنسبة لأولئك السوريين الذين ما زالوا في تركيا، فإن هذا يعني أن فرص الوصول إلى أوروبا قد تضاءلت أكثر.

الأطفال السوريون في سوق العمل غير الرسمي في تركيا

تقلّ أعمار أكثر من نصف اللاجئين السوريين في تركيا عن 18 عامًا (Semerci Uyan and Erdogan, 2018). كان كثير من هؤلاء الأطفال إما منخرطين في عمالة الأطفال وإما معرضين لأن يصبحوا عمالًا صغارًا (Lordoglu and Aslan, 2019). ومن أجل فهم مخاطر انخراطهم في عمالة الأطفال، يحتاج المرء أولًا إلى معالجة السياق الأوسع في تركيا، لا سيما ظروف سوق العمل ونظام التعليم. تتميز تركيا بواحد من أعلى معدلات الاقتصاد غير الرسمي، بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ((Yalçin, 2016, p. 92) وهي تحتل المرتبة السابعة بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التي لديها أعلى معدلات فقر الأطفال (OECD, 2021). إن عمالة الأطفال عميقة الجذور في المجتمع التركي، وهي ناتجة عن مجموعة متنوعة

(5) - في المقابل، التزم الاتحاد الأوروبي بزيادة مساهمته المالية من أجل تحسين الوضع الإنساني للاجئين السوريين في تركيا، وتسريع رفع متطلبات التأشيرة للمواطنين الأتراك المسافرين إلى منطقة (شنغن)، وإعادة تنشيط عملية مفاوضات عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. (Baban et al., 2017; Haferlach and Kurban, 2017; Simşek, 2017).

من العوامل الاجتماعية والاقتصادية، من ضمنها الفقر، والتوزيع المشوه للدخل، وفرص العمل المحدودة في سوق العمل الرسمي، والافتقار إلى آليات الحماية الاجتماعية، والنمو السكاني، والهجرة الحضرية، وانخفاض مستويات التعليم (Akin, 2009, p. 55). على ضوء هذه الخلفية، يرى الباحثون أن الطبيعة غير الرسمية وغير الآمنة لسوق العمل هي أرض خصبة لعمالة الأطفال، وكذلك بين اللاجئين السوريين (Yalçin, 2016, p. 92). بالإضافة إلى ذلك، فإن العوامل التي تنطبق بشكل خاص على اللاجئين تشمل الصعوبات في الحصول على تصاريح العمل والعقبات في الحصول على التعليم. على سبيل المثال، يواجه كثير من اللاجئين السوريين عقبات عند تسجيل أطفالهم في نظام المدارس العامة (Yalçin, 2016) . وتنشأ هذه بشكل أساسي بسبب الافتقار إلى الإجراءات التنظيمية أو الحواجز اللغوية أو البنية التحتية غير الكافية ((Ahmet and Simşek, 2016, p. 66. ونتيجة لذلك، لا يذهب كثير من الأطفال السوريين في تركيا إلى المدرسة [6]، وهو ما يزيد من فرصهم في أن يصبحوا عمالًا قاصرين.

ومن هنا، يمكن عدّ عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين في تركيا مشكلة متعددة المستويات (Yalçin, 2016, p. 96; Thévenon and Edmonds, 2019). بالنظر إلى أن الأطفال الأتراك والسوريين يتأثرون بشدة بهذه المشكلة، فمن الأهمية بمكان التعامل معها بكونها خطرًا راسخًا للاستغلال في السياق الأوسع لسوق العمل وعدم المساواة الاجتماعية في تركيا (Yalçin, 2016, p. 90). لن يكون من المناسب مناقشة قضية عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين كمشكلة منعزلة بين هذه المجموعة التي نشأت بسبب زيادة الدخول إلى البلاد بعد الحرب في سورية (Yalçin, 2016, p. 90). تنبع عمالة الأطفال في تركيا من عوامل بنيوية متعددة الأوجه وخصائص جوهرية في سوق العمل، وهي مشكلة قائمة قبل وقت طويل من وصول اللاجئين السوريين في العقد الماضي (Lordoglu and Aslan, 2019, p. 59). ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن العائلات السورية تواجه أعباء إضافية وحالة من انعدام الأمن، مقارنة بالمواطنين الأتراك، وأن الأطفال السوريين معرضون بشكل خاص للاستغلال في سوق العمل غير الرسمي.

الإطار القانوني لعمالة الأطفال في تركيا

نظرًا لانتشار عمالة الأطفال على نطاق واسع في تركيا، يستكشف هذا القسم ويناقش الإطار القانوني المعمول به لمكافحة عمالة الأطفال في البلاد. منذ التسعينيات -في الوقت الذي كانت فيه تركيا تضم أكبر عدد من الأطفال العاملين في أوروبا، وفقًا لتقديرات مجلس أوروبا (Bakirci, 2002, p. 55) - أدخِلت كثير من الإجراءات لمكافحة عمالة الأطفال. في عام 1994، تم التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (CRC)، وتم دمج مبادئها الأساسية في التشريعات الوطنية (Yalçin, 2016). فيما يتعلق بعمل الأطفال، تنص المادة (32) من اتفاقية حقوق الطفل على أنه يجب حماية كل طفل من الاستغلال الاقتصادي، ومن أداء أي عمل يحتَمل أن يكون خطيرًا أو يتعارض مع تعليم الطفل، أو أن يكون ضارًا بصحة الطفل أو بنموه البدني أو العقلي أو الروحي أو الأخلاقي أو الاجتماعي". بالإضافة إلى ذلك، وقعت تركيا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (138) بخصوص الحد الأدنى لسن العمال في عام 1998، حيث حدِّد الحد الأدنى

(6) - على الرغم من عدم وجود أرقام دقيقة حول تسجيل الأطفال السوريين في تركيا، تقدر (يونيسف) أن أكثر من (500,000) من أصل (850,000) طفل سوري في سن الدراسة في تركيا، لا يحصلون على التعليم (Yalçin, 2016, p. 93).

لسن العمل عند (15) عامًا بشكل عام، و(18) عامًا للأعمال الخطرة (Ozgun and Gungordu, 2021). في عام 2001، وقعت تركيا على اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم (182) بخصوص أسوأ أشكال عمل الأطفال، مع تعريفها في المادة (3 الحاشية 1- د). باعتباره «عملًا من المحتمل، بحكم طبيعته أو الظروف التي ينفَذ فيها، أن يضر بصحة الأطفال أو سلامتهم أو أخلاقهم» (Kanun and Kayaoglu, ;2016 ,Yalçin 2019). تشكل هذه الاتفاقيات الثلاث الإطار القانوني الدولي الرئيس فيما يتعلق بعمالة الأطفال ((Ozgun and Gungordu, 2021. من خلال التصديق على هذه المعاهدات الدولية، ألزمت تركيا نفسها بإدخال سياسات وتشريعات لمكافحة عمل الأطفال، وضمان الحقوق المكرسة لجميع الأطفال الخاضعين لولايتها القضائية (انظر على سبيل المثال المادة 2 من اتفاقية حقوق الطفل)، وهي بذلك تشمل الأطفال الذين يحملون الجنسية التركية، وتشمل أيضًا الأطفال السوريين الذين يعيشون في تركيا.

بالإضافة إلى هذه القواعد القانونية الدولية، يتضمن الإطار القانوني الوطني أيضًا كثيرًا من الأحكام المخصصة لمكافحة عمالة الأطفال. يحدد الدستور التركي الأساس القانوني الذي يحظر العمل غير الملائم لسن المرء (الفقرة 1 من المادة 50)، وينص كذلك على أن الأطفال يجب أن يتمتعوا بحماية خاصة فيما يتعلق بظروف العمل (الفقرة 2 من المادة 50) (Bakirci, 2002; Akin, 2009). وإضافة إلى ذلك، فإن المادة (41) من الدستور تنصّ على أن لكل طفل الحق في الحماية والرعاية (الفقرة 3)، وأن على الدولة حماية الأطفال من جميع أنواع الإساءة والعنف (الفقرة 4) ((Yalçin, 2016, p. 96. وبناءً على هذه الأحكام الدستورية ، تتناول كثيرٌ من القوانين التركية القضايا المتعلقة بعمل الأطفال، من ضمن ذلك قانون حماية الطفل (رقم 5395)، والقانون الجنائي (رقم 5237)، والقانون المدني (رقم 4721)، وقانون العمل (رقم 4857)، وقانون النظافة العامة (رقم 1593)، وقانون الصحة والسلامة المهنية (رقم 6331)، وقانون الالتزامات (رقم 6098)، وقانون النقابات العمالية (رقم 6356) (Bakirci, 2002; Yalçin, 2016). وإضافة إلى ذلك، هناك لوائح مختلفة على مستوى المرسوم، على سبيل المثال، لائحة العمل الشاق والخطير أو المرسوم الخاص بإجراءات ومبادئ تشغيل الأطفال والشباب العمال، الذي يحدد مبادئ العمل الذي يشمل الأطفال لتجنب استغلالهم الاقتصادي. في ضوء هذا التنوع من المصادر القانونية ذات الصلة، تُنظَم القضايا المختلفة المتعلقة بعمالة الأطفال، مثل الحد الأدنى للسن أو ظروف العمل أو التعليم الإلزامي، بشكل منفصل وعبر مختلف القوانين واللوائح، كما ستوضح الأقسام التالية.

أحكام التعليم الإلزامي والحد الأدنى لسن العمل

وفقًا للدستور التركي، لكل طفل في تركيا الحق في التعليم (المادة 42 الفقرة 1)، حيث التعليم الابتدائي إلزامي ومجاني لجميع المواطنين (المادة 42 الفقرة 5)، (Akin, 2009, p. 57). وهذا لا يتماشى مع المادة (28) من اتفاقية حقوق الطفل، التي تقضي بأن يكون التعليم الابتدائي إلزاميًا ومتاحًا مجانًا لجميع الأطفال الخاضعين لولايتها (الواضح هنا التفريق بين حق المواطنين وبين القاطنين على الأراضي). ومع ذلك، فـالمادة (90) الفقرة (5) من الدستور التركي تنصّ على التسلسل الهرمي للقواعد، وتحدد أن «الاتفاقات الدولية التي توضَع موضع التنفيذ على النحو الواجب لها قوة القانون. [...] في حالة وجود صراع [...] تسود أحكام الاتفاقات الدولية». ومن الناحية العملية، يمكن أيضًا لكثير من الأطفال السوريين الذهاب إلى المدرسة في تركيا (Kaya, 2020, p. 49).. زيدت فترة التعليم الإلزامي تدريجيًا، من (5 إلى 8) أعوام في عام 1997، ثم إلى 12 عامًا في عام 2012 (Kanun and Kayaoglu, 2019, p. 1994). وقد حُدِّدت هذه الزيادة في التعليم الإلزامي، من بين جملة أمور، كإجراء يستهدف مكافحة عمالة الأطفال. وفيما يتعلق بالحد الأدنى لسن العمل، يحظر قانون العمل (رقم 4857) تشغيل الأطفال الذين لم يكملوا سن الـ (15) (المادة 71، الفقرة 1). يجوز إعفاء الأطفال الذين يبلغون من العمر (14) عامًا، شريطة أن يتم تشغيلهم في أعمال خفيفة لا تؤثر سلبًا على نموهم البدني والعقلي والأخلاقي، ولا تتعارض مع تعليمهم، في حالة استمرارهم في الدراسة (المادة 71، الفقرة 1 من قانون العمل). والحد الأدنى لسن العمل الشاق أو الخطير هو (16) عامًا (المادة 85، الفقرة 1 من قانون العمل)، ويُحظر على الأطفال دون سن الـ (18) عامًا العمل الخطر، الذي يشمل العمل تحت الأرض وتحت الماء (المادة 72 من قانون العمل)، أو العمل الصناعي ليلًا (المادة 73 من قانون العمل). ومع ذلك، فإن قانون العمل لا يشمل جميع أنواع العمال، على سبيل المثال، العمال الذين ليس لديهم عقد عمل (المادة 1)، وبعض قطاعات العمل، مثل العمل المنزلي (المادة 4، الفقرة 1- هـ)، والعمل الزراعي في المؤسسات التي يعمل فيها (50) موظفًا كحد أقصى (المادة 4، الفقرة 1 - ب)، والمؤسسات العائلية (المادة 4، الفقرة 1 -ج، د)، وتستثنى المؤسسات الصغيرة التي تستخدم أقل من ثلاثة عمال (المادة 4، الفقرة 1 - ط). في المؤسسات التي تعالج المنتجات الزراعية (على سبيل المثال، صناعة الجبن، تجفيف الفاكهة، إلخ)، تنص المادة (4 الفقرة 2- ج) على استثناء من الاستبعاد، أي أن قانون العمل يُطبَّق، حتى عند تنفيذ هذا العمل في مؤسسات فيها أقل من (50) موظفًا، من ضمن ذلك الأحكام المتعلقة بعمالة الأطفال. بما أن كثيرًا من القاصرين السوريين يعملون في الاقتصاد غير الرسمي ومن دون عقد عمل، فإن قسمًا كبيرًا منهم قد لا يتمتعون بالحماية بموجب قانون العمل (Bakirci, 2002, p. 61). يغطي قانون الصحة العامة (رقم 1593) بعض قطاعات العمل التي يستثنيها قانون العمل، ويحظر تشغيل الأطفال دون سن الـ (12) عامًا في التعدين والأعمال الصناعية ((Bakirci, 2002, p. 62. وهذا يتعارض مع المادة 85، الفقرة 1 من قانون العمل، الذي يحدد السن الأدنى لمثل هذا العمل بـ (16) عامًا. والنتيجة أن قانون العمل التركي يحتوي على لوائح غير متسقة فيما يتعلق بالحد الأدنى لسن العمل، اعتمادًا على القانون المعني وقطاع العمل (Bakirci, 2002, p. 62).

الأحكام المتعلقة بساعات العمل وشروطه والحد الأدنى للأجور

وفقًا لقانون العمل، قد لا تتجاوز ساعات العمل للأطفال الذين أكملوا تعليمهم الأساسي، ولم يستمروا في التحاقهم بالمدرسة، (7) ساعات في اليوم و(35) ساعة في الأسبوع، حيث يمكن زيادتها حتى مدة (8) ساعات يوميًا و(40) ساعة في الأسبوع للأطفال الذين أتموا سن الـ (15) (المادة 71، فقرة 4) (Akin, 2009, p. 63). بالنسبة إلى أولئك الأطفال الذين ما زالوا يتابعون تعليمهم، فإن الحد الأقصى لوقت العمل هو ساعتان في اليوم، و(10) ساعات في الأسبوع، حيث لا يجوز العمل أثناء ساعات الدوام المدرسي (المادة 71، الفقرة 5). ومع ذلك، كما هو موضح أعلاه، لا يغطي قانون العمل جميع قطاعات العمال والعمل، وغالبًا ما تُستَبعد حالات عمالة الأطفال من هذه اللوائح. بالنسبة للحالات التي يشملها قانون الصحة العامة، تنطبق القاعدة على أن الأفراد الذين تراوح أعمارهم بين (12 و16) عامًا يجب ألا يعملوا لأكثر من (8) ساعات في اليوم (Bakirci, 2002, p. 63).

فيما يتعلق بظروف العمل، يضع الدستور التركي أساسًا قانونيًا ينصّ على حق كل شخص في التمتع ببيئة صحية (المادة 56، الفقرة 1) والحفاظ على رفاهيته (المادة 17، الفقرة 1). يتمسك قانون العمل كذلك في المادة (77) بإلزام أصحاب العمل بضمان الصحة والسلامة المهنية في مكان العمل. ويوجب على أصحاب العمل إبلاغ موظفيهم بأي مخاطر مهنية والتدابير المتخذة ضد هذه المخاطر. بالإضافة إلى ذلك، يجب فحص العمال الذين تقل أعمارهم عن (18) عامًا من قبل طبيب ممارس، واعتمادهم بأنهم لائقون للوظيفة قبل بدء أي عمل، ويكرر الفحص بعد ذلك كل (6) أشهر، بحسب (المادة 87). وإضافة إلى ذلك، يضمن قانون الصحة والسلامة المهنية (رقم 6331) أيضًا سلامة وصحة العمال (المادة 4)، حيث يلتزم أصحاب العمل باتخاذ تدابير ضد المخاطر المهنية (الفقرة 1) ومراقبة تنفيذها (الفقرة 2). على عكس قانون العمل، يشمل هذا القانون جميع الموظفين، بغض النظر عن قطاع العمل أو حجم الشركة، باستثناء الخدمات المنزلية، والأشخاص الذين ينتجون البضائع باسمهم، والقوات المسلحة، وإدارة الشرطة، وبعض العاملين في خدمات الدفاع المدني (المادة 2)، وهو حتى الآن أكثر شمولية (Bilir, 2016, p. 13). وأكثر من ذلك، فإن القانون المتعلق بمبادئ وإجراءات تشغيل الأطفال والشباب يحمي العمال القصّر على وجه التحديد من كل أنواع المخاطر المهنية، ويلزم الموظفين/ العمال بضمان صحتهم وسلامتهم (المادة 5) (Akin, 2009, p. 61).

فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور، يوجب الدستور التركي على الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان حصول العمال على أجر عادل وتمتعهم بالمزايا الاجتماعية (المادة 55) (Bakirci, 2002, p. 64). ويوجب قانون العمل في المادة (39) أن تُحدد وزارة العمل والضمان الاجتماعي الحدَّ الأدنى للأجور لجميع العمال الذين لديهم عقد عمل، كل سنتين. وقد حُدِّد الحد الأدنى للأجور الشهرية لعام 2020 (سنة جمع البيانات) بمعدل (2,324,70) ليرة تركية صافي وإجمالي (2,943) ليرة تركية [7]. ومع ذلك، وكما ذكر أعلاه، فإن كثيرًا من العمال غير مشمولين بقانون العمل، مثل الأطفال الذين يعملون في القطاع غير الرسمي على سبيل المثال، الذين يحرمون من هذا الحق في الحد الأدنى للأجور والخدمات الأخرى، على الرغم من الضمانات الواردة في الاتفاقات الدولية.

(7) انظر: https//:ikamet.com/blog/turkey-raises-minimum-wages-for2020-

محددات/ قيود الإطار القانوني

في الوقت الحالي، هناك كثير من القواعد القانونية الراسخة في القانون الوطني والدولي التي تخدم مكافحة عمالة الأطفال في تركيا. وعلى الرغم من ذلك، فإن عدد الأطفال الذين يعملون في ظروف استغلالية وخطيرة مرتفع باستمرار، وقد أبلِغ عن تدهور ظروف العمل في كثير من النواحي (Yalçin, 2016; Erdogan and Uyan Semerci, 2018; Lordoglu and Aslan, 2019). وعلى الرغم من أن الإطار القانوني يوفّر بعض الضمانات ضد عمالة الأطفال، لا يُلتزَم بهذه الأحكام من الناحية العملية، ويترك كثيرًا من الثغرات، خاصة أن غالبية الأطفال يعملون في سوق العمل غير الرسمي. كما ذكر أعلاه، فإن عمالة الأطفال هي مشكلة متعددة المستويات، والحظر في التشريعات ليس سوى جانب واحد من جوانب الاستجابة الفعالة. وعلى ضوء هذه الخلفية أيضًا، أعلن رئيس الوزراء التركي رسميًا في عام 2018 أن العام سيكون «عام المعركة ضد عمالة الأطفال» (Semerci Uyan and Erdogan, 2018, p. 193)، مشددًا على الحاجة المستمرة للعمل. تكمن إحدى المشكلات التي عثرنا عليها في عرقلة الوقاية الملائمة لعمالة الأطفال في تجزئة وتضارب الإطار التنظيمي، ويجادل الباحثون بأن عمالة الأطفال تشكل منطقة تشريعية رمادية (Yalçin, 2016; Ozgun and Gungordu, 2021). بموجب هذا، يجب عدّ حقيقة أن قانون العمل -الأداة التشريعية الرئيسة المتعلقة بالتوظيف- لا يغطي القطاع غير الرسمي والمجالات الأخرى ذات الكثافة العالية من عمالة الأطفال، عيبًا رئيسًا، لأن الأطفال العاملين لا يستفيدون من أي من تدابيره في الحماية الخاصة (Gungordu and Ozgun, 2021). وهذا يعني أيضًا أن هيئة تفتيش العمل، المسؤولة عن تنفيذ قانون العمل، نادرًا ما تراقب تلك القطاعات التي توظف الأطفال (Bakirci, 2002)، مما يسهل على عمالة الأطفال أن تظلّ غير مكتشفة ومعروفة. وقد لوحظ وجود تناقض آخر يتعلق بالجمع بين العمل والتعليم: نظرًا لتمديد التعليم الإلزامي إلى 12 عامًا، يكمل الأطفال عادةً التعليم الإلزامي عندما يبلغون 18 عامًا. وفي الوقت نفسه، لا يُسمح بالعمل الخفيف المسموح به من سن الـ (14) عامًا فصاعدًا، إلا إذا أنهى الطفل تعليمه الابتدائي (Ozgun and Gungordu, 2021). وإضافة إلى ذلك، فإن الافتقار إلى تطبيق وإنفاذ القانون قد انتقد لمنع الحماية الفعالة ضد عمالة الأطفال (Bakirci, 2002, p. 61). لذلك، ستظل عمالة الأطفال المحظورة مشكلة، حتى توجد آليات منظمة للتنفيذ السليم للقانون (Yalçin, 2016, p. 97). يسلط يالشين Yalçin (2016, p. 97) الضوء على عمليات التفتيش التي أجرتها وزارة العمل والضمان الاجتماعي، منتقدًا إياها بأنها محاولة فاشلة لتنفيذ قانون العمل. كما رُفِضت العقوبات المتاحة لفرض عقوبات على عمالة الأطفال المحظورة، لكونها متساهلة للغاية (Bakirci, 2002, p. 61)، ويدعو الباحثون إلى أدوات أكثر جدية لمعاقبة عمالة الأطفال المحظورة، إلى جانب تحسين مراقبة تنفيذها (Semerci Uyan and Erdogan, 2018, p. 139). في هذه المذكرة، ينتقد أوزغون وغونغوردو Gungordu and Ozgun (2021) مسألة عدم تغريم أصحاب العمل، فور اكتشاف انتهاك لتشريعات العمل، إذ يمنحون فترة تصحيح. يجادل المؤلفون بأن هذه «المقاربة المرنة تخلق فجوة تنظيمية، وتشجع على انتهاك لوائح عمالة الأطفال». على الرغم من أهمية الاستجابة القانونية الحازمة في مكافحة عمالة الأطفال، إلا أن هناك حاجة إلى مقاربة أكثر شمولًا تعالج أيضًا الأسباب الجذرية لعمالة الأطفال، وتدعم الأسر في تغطية نفقاتها، وتستثمر في منع عمالة الأطفال المحظورة.

عمالة الأطفال السوريين والمسح الوطني لعام 2019

وفقًا لمسح عمالة الأطفال الذي أجراه معهد الإحصاء التركي عام 2019، كان هناك (720) ألف طفل تراوح أعمارهم بين (5-17) عامًا يشاركون في أنشطة اقتصادية في تركيا (TurkStat, 2020). بوجود ما يقدر بمجموع 16 مليون و457 ألف طفل، فإن هذا يمثل معدل توظيف يزيد عن 4 في المئة (TurkStat, 2020). ومع ذلك، فقد انتُقِد هذا الرقم بسبب التقليل الشديد من أهمية القضية لعدة أسباب، ولكن في الغالب لأن الأطفال السوريين العاملين في تركيا استُبعدوا من المسح (Özbek, 2020; Ozgun and Gungordu, 2021). كما ذكرنا سابقًا، جاء أكثر من (1,8) مليون طفل سوري إلى البلاد منذ عام 2011، ويعتقد أن كثيرًا منهم يعملون. أكد المسح الذي أجريناه وجود عدد كبير من الأطفال السوريين العاملين: أشار 41 في المئة من المستجيبين السوريين إلى علمهم بعمل الأطفال في تركيا، إما داخل أسرهم (26 في المئة) وإما خارج أسرهم (15 في المئة)، كما يوضح الشكل (1).

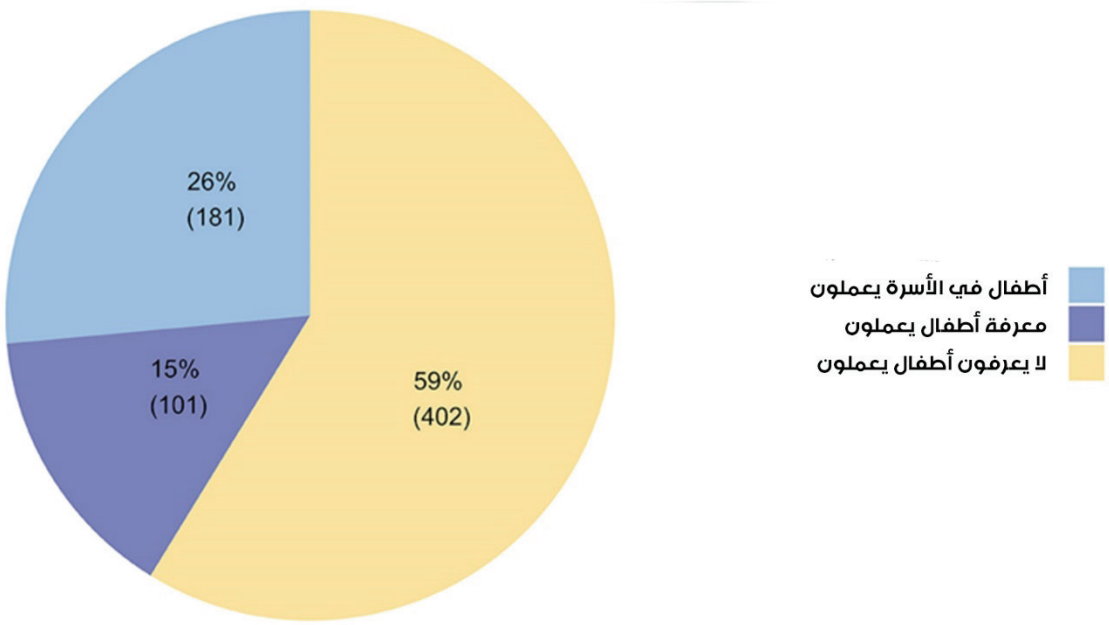

الشكل (1): مدى عمالة الأطفال عبر العينة

بموجب هذا، سئِل المستجيبون الذين لديهم أطفال عاملون في أسرهم كذلك عن عدد الأطفال الذين يعملون داخل منازلهم. تظهر النتائج في الشكل (2) Figure 2 أن 31 في المئة من الأسر لديها طفل عامل واحد فقط، في حين أن 53 في المئة لديها كثير من الأطفال الذين يعملون. في كل خمسة أسر، يوجد أكثر من ثلاثة أطفال عاملين. وإذا أضفنا هذه الحالات، فإن هذا يصل إلى ما لا يقلّ عن 351 طفلًا عاملًا، داخل أسر المستجيبين [8]. إذا أخذنا هذا مع حال (101) طفل معروف أنهم يعملون خارج أسر المستجيبين، فإن هذا يعطي ما مجموعه (452) طفلًا عاملًا. ومع ذلك، في الاستبانة الخاصة بنا، سُئل المشاركون عن طفل عامل واحد محدد، وهو أصغر طفل معروف أنه يعمل إما داخل الأسرة وإما خارجها. لذلك، ستركز التحليلات

(8) - تم احتساب «أكثر من 3» كأربعة أطفال، لكل أسرة تعمل.

الإضافية على 181 (الأصغر) من الأطفال العاملين داخل أسر المستجيبين، و(101) من الأطفال العاملين الذين أشار إليهم المستجيبون الذين يعرفون عمل الأطفال خارج أسرهم. سيشار إلى إجمالي 282 طفلًا على أنهم «جميع الأطفال العاملين» أو «جميع حالات عمالة الأطفال» في العينة. عند الإشارة إلى ذلك، وسنركز بشكل خاص على (181) طفلًا عاملًا داخل أسر المستجيبين.

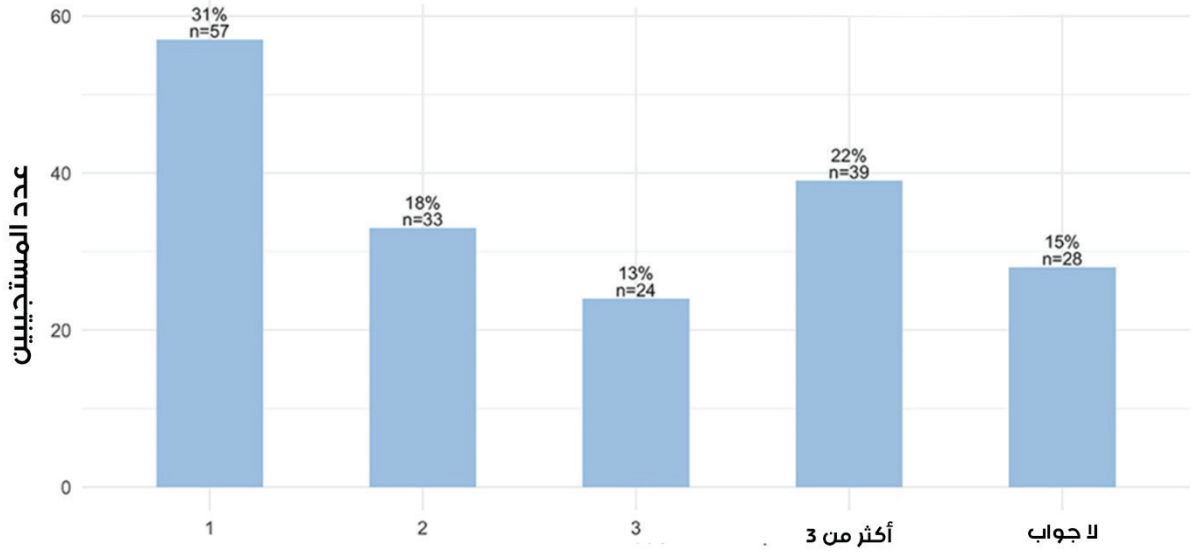

الشكل (2): عدد الأطفال العاملين من بين المستجيبين الذين لديهم عمالة أطفال في الأسرة

فيما يلي، سنقارن نتائج المسح الذي أجريناه بين اللاجئين السوريين في تركيا، بالمسح الوطني لعام 2019 حول عمالة الأطفال، لتحديد إلى أي مدى يكون أطفال اللاجئين السوريين أكثر عرضة لعمالة الأطفال. وبموجب هذا، سنناقش الاختلافات والقواسم المشتركة في خصائص وظروف عمل الأطفال بين الأطفال السوريين والأتراك. من بين الأطفال العاملين المشمولين في المسح الوطني لعام 2019، كانت الغالبية العظمى تراوح أعمارهم بين (15 و17) عامًا، في حين أُبلغ عن نسبة (4,4) في المئة فقط من (5 إلى 12) عامًا (Turk-Stat, 2020). هذه النتيجة تتناقض تناقضًا حادًا مع المسح الذي أجريناه، حيث يتضح مدى انتشار عمالة الأطفال بين الأطفال السوريين الصغار، انظر الشكل 3 (Figure 3). ما يقرب من نصف (48 في المئة) الأطفال العاملين في هذه العينة تراوح أعمارهم بين (5 و12) عامًا، والأطفال الذين تراوح أعمارهم بين (13 و15) عامًا يشكلون أيضًا نسبة كبيرة (33 في المئة) من القوى العاملة من الأطفال السوريين. ومع ذلك، يجب أن يؤخذ في الحسبان أن المسح يسأل عن عمر أصغر طفل معروف بأنه يعمل، ومن المتوقع أن يمثل هذا التوزيع العمري تمثيلًا مفرطًا للفئة العمرية الأصغر سنًّا.

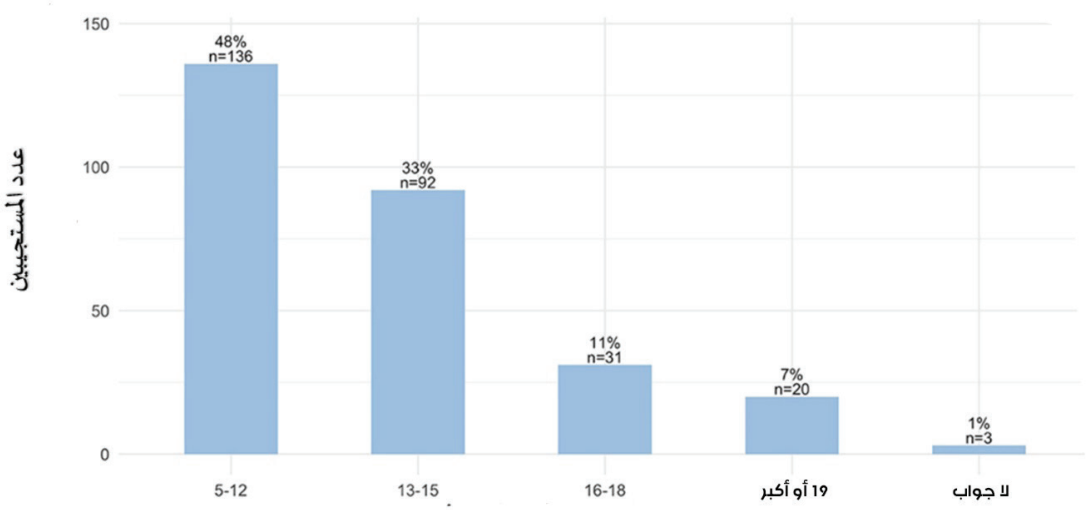

الشكل (3): التوزيع العمري لجميع حالات عمالة الأطفال

وإضافة إلى ذلك، كشف مسحنا أن معدّل التعليم بين الأطفال السوريين العاملين أقلّ بشكل كبير، مقارنة بالأطفال الأتراك المشمولين في مسح عمالة الأطفال لعام 2019. في حين ذكر (21) في المئة فقط من المشاركين في الاستطلاع أن الأطفال السوريين العاملين يذهبون إلى المدرسة، أفاد المسح الوطني لعام 2019 أن (66) في المئة من الأطفال العاملين يواصلون تعليمهم (TurkStat, 2020). وبهذا، فإن معدّل التعليم بين الأطفال السوريين العاملين منخفض بالنظر إلى جميع الفئات العمرية، كما يوضح الشكل 4 (Figure 4).

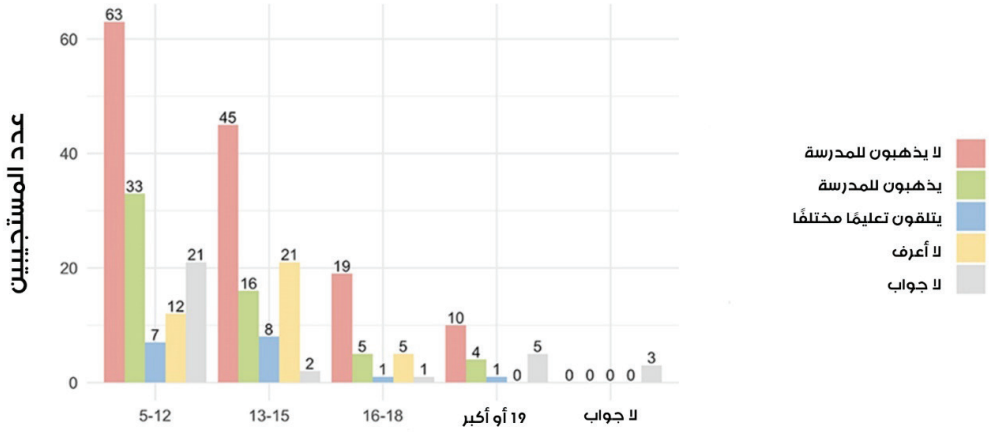

الشكل (4): التعليم حسب العمر بين جميع حالات عمالة الأطفال

في حين أن معدل الالتحاق بالمدارس بين العمال القاصرين الأتراك الذين تراوح أعمارهم بين (5 و14) عامًا هو (72) في المئة، يذهب (24) في المئة فقط من الأطفال السوريين العاملين الذين تراوح أعمارهم بين (5 إلى 12) عامًا إلى المدرسة. وبينما يذهب (64) في المئة من الأطفال العاملين الأتراك الذين تراوح أعمارهم بين (15 و17) عامًا إلى المدرسة، فإن هذا المعدّل لا يتجاوز (17) في المئة بين العمال السوريين القصّر الذين تراوح أعمارهم بين (13 و15) عامًا، و(16) في المئة بين أولئك الذين تراوح أعمارهم بين (16 و18) عامًا. هذه النتيجة ليست مفاجئة بشكل خاص، حيث أظهرت الدراسات السابقة أن الأطفال السوريين يواجهون تحديات شديدة في الوصول على التعليم في تركيا ((Uyan-Semerci and Erdogan, 2018.

فيما يتعلق بقطاعات العمل التي ينخرط فيها الأطفال بشكل أكبر، كشفت عينتنا أن عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين هي الأكثر شيوعًا في ورش الخياطة (28 في المئة)، يليها البيع في الشوارع (10 في المئة)، والمصانع (8 في المئة)، والزراعة (6 في المئة)، كما هو موضح في الشكل 5 (5 Figure)[9]. وبالمقارنة، يُظهر التوزيع القطاعي بين الأطفال الأتراك نسبة أكبر من الأطفال في قطاع الخدمات (46 في المئة)، والزراعة (31 في المئة)، إلى جانب حصة (24) في المئة في الصناعة (TurkStat, 2020).

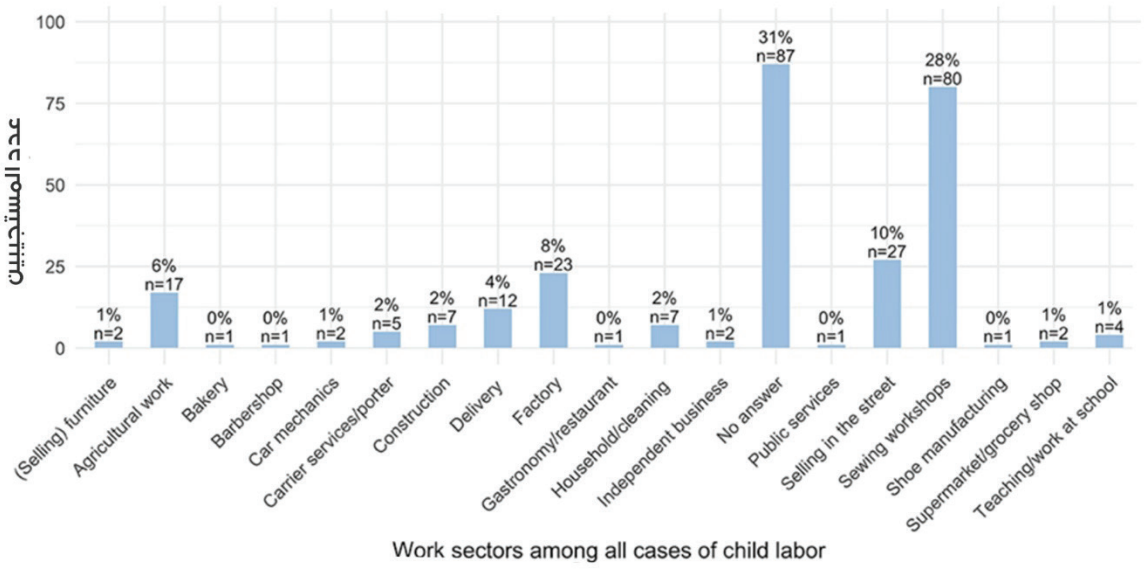

الشكل (5): قطاعات العمل بين جميع حالات عمل الأطفال

للوهلة الأولى، تشير هذه النتائج إلى أن الأطفال السوريين يعملون في الزراعة أقلّ بكثير من الأطفال الأتراك، لكنهم بدلًا من ذلك يجدون عملًا في كثير من الأحيان في ورش الخياطة. من ناحية، يتماشى هذا مع الأبحاث الحالية التي توضح انتشار الأطفال السوريين العاملين في صناعة النسيج (Yalçin, 2016, p. 91). ومن ناحية أخرى، يجب أن يؤخذ في الحسبان أن هيمنة قطاع العمل قد تختلف حسب المنطقة، حيث من المتوقع أن تكون الزراعة أكثر انتشارًا في المناطق الريفية، ويبدو أن وظائف الصناعة أو الخدمات

(9) - بما أن (31) في المئة من المستجيبين لم يقدموا إجابة عن قطاع العمل للطفل العامل، يجب تفسير هذه الأرقام بحذر، ويجب ألا نخطئ في رسم صورة كاملة.

أكثر شيوعًا في المناطق الحضرية. ولأن الدراسة الاستقصائية حول عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين لم تشمل جميع مناطق تركيا، وكانت بعض أماكن الإقامة مثل إسطنبول أو غازي عنتاب أو هاتاي أكثر تمثيلًا بين المستجيبين، يجب تفسير النتائج وفقًا لذلك. في الواقع، تظهر الأرقام أن ورش الخياطة هي إلى حد بعيد قطاع العمل الأكثر شيوعًا في إسطنبول وغازي عنتاب، وهما منطقتان تمثلان معًا أكثر من ثلث المستطلعين. لذلك، يجب أن يؤخذ التوزيع المناطقي للمشاركين في المسح بالحسبان، عند مناقشة النسبة المرتفعة للأطفال السوريين في ورش الخياطة والنسبة المنخفضة في الزراعة، لا سيما بالنظر إلى الدراسات الحديثة التي تظهر ارتفاع عدد اللاجئين السوريين الذين يعملون كعاملين موسميين في الزراعة التركية (Kavak, 2016).

عندما يتعلق الأمر بأسباب عمالة الأطفال، أظهر المسح الوطني لعام 2019 والمسح بين اللاجئين السوريين نتائج مماثلة. يبدو أن الأطفال الأتراك والسوريين يعملون في المقام الأول بدافع الاحتياجات المالية للإسهام في دخل الأسرة. وبتحديد أكبر، كشف المسح الوطني لعام 2019 أن (59) في المئة من الأطفال الأتراك يعملون للمساعدة في تكاليف معيشة الأسرة ودخلها، و(6) في المئة يعملون لتلبية احتياجاتهم (TurkStat, 2020). في الاستطلاع بين اللاجئين السوريين، سُئل المشاركون الذين لديهم أطفال عاملون داخل أسرهم عن النتيجة التي يرونها، إذا توقف الطفل المعني عن العمل. وبالمثل، تظهر النتائج أن الضائقة المالية هي إلى حد بعيد مصدر القلق الأكثر شيوعًا. وبشكل أكثر تحديدًا، ذكر المستجيبون عدم القدرة على تغطية النفقات اليومية، لا سيما الطعام أو الملابس أو فواتير الماء أو الكهرباء. يذهب هذا إلى درجة أن كثيرًا منهم ذكروا الجوع أو المجاعة كنتيجة متوقعة، إذا توقف الطفل عن العمل. وإن عدم القدرة على دفع الإيجار وخطر التشرد يمثلان مخاوف مشتركة أخرى. ذكر كثيرٌ من المجيبين أن فقدان الدخل سيجعل العيش أو العيش بكرامة أمرًا مستحيلًا. من هذا، يمكن الاستنتاج أن أطفال اللاجئين السوريين غالبًا ما يذهبون إلى العمل بسبب الاحتياجات الأساسية، وأن عمالة الأطفال ضرورية كإسهام مالي في دخل الأسرة. تتوافق هذه النتيجة أيضًا مع الدراسات السابقة ((Lordoglu and Aslan, 2019, p. 59). بصرف النظر عن الدوافع المالية، ظهر أن (34) في المئة من عمل الأطفال الأتراك كان بغرض تعلم مهنة واكتساب المهارات اللازمة للحصول على وظيفة ((TurkStat, 2020 . يبدو أن هذا يختلف عن الأطفال من الجنسية السورية، الذين لم يُذكر تعلم مهنة أو اكتساب المهارات ذات الصلة إلا في حالات قليلة جدًا كميزة لعمل الأطفال. كما ذكر (9) في المئة فقط من المستجيبين أن العمل الذي يؤديه الطفل هو جزء من التدريب المهني.

الخصائص الأخرى لعمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين

بصرف النظر عن الإحصائيات التي نوقشت أعلاه، غطى المسح الوطني التركي والاستبيان الذي أجري في نطاق بحثنا مواضيع مختلفة تتعلق بعمالة الأطفال. في حين طرح السؤال الأول أسئلة إضافية، بخصوص حالة توظيف الأطفال وظروف العمل والأعمال المنزلية، قمنا بجمع مزيد من البيانات حول ساعات العمل والأجور والمدة وتأثير عمالة الأطفال، إلى جانب تأثير حالة الإقامة وحجم الأسرة على انتشار عمالة الأطفال. فيما يلي، سنحلل هذه الجوانب المتعلقة بعمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين في تركيا بشكل أكثر تعمقًا، ولكن من دون مقارنة بالقوى العاملة التركية بين القاصرين.

فيما يتعلق بساعات عمل الأطفال السوريين، أظهر التحليل أن الحصة الأكبر من الأطفال المشمولين في العينة (41 في المئة) يعملون (9-12) ساعة في اليوم. وأيضًا، يعمل (5) في المئة أكثر من (12) ساعة يوميًا. وهذا يعني أن نحو نصف الأطفال السوريين العاملين الذين شملهم مسحنا يعملون أكثر من الحد القانوني البالغ (7) ساعات يوميًا [(10)]. في المقابل، يعمل كل طفل سوري خامس فقط من (5-8) ساعات، وكل عشرين طفل يعملون أقل من (4) ساعات في اليوم. يمكن ملاحظة ساعات العمل المرتفعة هذه بين جميع الفئات العمرية. تشكل ساعات العمل «9-12 ساعة في اليوم» أكثر ساعات العمل شيوعًا في كل شريحة عمرية، من ضمن ذلك بين من تراوح أعمارهم بين (5-12) عامًا، كما يوضح الشكل 6 (Figure 6).

وإضافة إلى ذلك، تسود ساعات العمل المرتفعة في جميع قطاعات العمل المشتركة. يشار إلى «9-12 ساعة يوميًا»، في أغلب الأحيان، للأطفال الذين يعملون في ورش الخياطة أو المصانع، أو في الأعمال الزراعية. أما الأطفال الذين يبيعون في الشارع، فقد ذُكِرت ساعات العمل اليومية من (5 -8) ساعات عدة مرات، في حين أنها في الغالب تراوح بين (9-12) ساعة.

(10) - أو 8 ساعات للأطفال فوق الـ(15) عامًا على التوالي. كما هو موضح أعلاه، فإن هذا التحديد لساعات العمل القانونية يستند إلى قانون العمل، وبالتالي، لا يحمي قانونيًا الأطفال العاملين في سوق العمل غير الرسمي أو في القطاعات الأخرى المذكورة أعلاه.

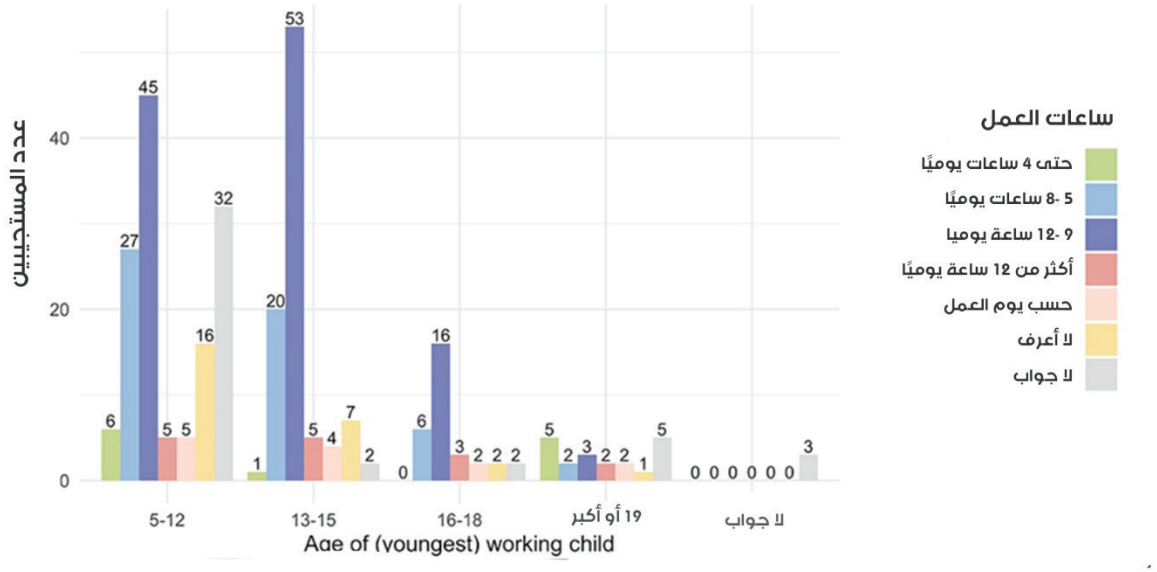

الشكل (6): ساعات العمل حسب العمر بين جميع حالات عمل الأطفال

في ما يتعلق بأجور الأطفال، كشف الاستطلاع أن (80) في المئة من الأطفال العاملين داخل أسر المستجيبين يتقاضون أقل من (100) ليرة تركية (ما يعادل 11,14 يورو) في اليوم. و(5) في المئة فقط من الأطفال العاملين يحصلون على أجر يومي أعلى من (100) ليرة تركية. وهذا يدل على أن الغالبية العظمى لا تحصل على الحد الأدنى الرسمي للأجور، وهو (108) ليرة تركية في اليوم [11].

وإضافة إلى ذلك، كشف المسح الذي أجريناه أن نحو (40) في المئة من الأطفال العاملين ضمن أسر المستجيبين كانوا يعملون أقل من عام واحد، في وقت جمع البيانات. ويعمل (16) في المئة من الأطفال بين سنة وسنتين، و(14) في المئة كانوا يعملون لأكثر من (3) سنوات. وهذا يدل على أن كثيرًا من الأطفال المعنيين قد انضموا إلى القوى العاملة في الآونة الأخيرة. ومع ذلك، لم يعط ثلث المستجيبين إجابة بخصوص مدة عمالة الأطفال، خاصةً عندما يتعلق الأمر بالأطفال من الفئة العمرية الأصغر (5-12) عامًا.

وأظهر الاستطلاع أن معظم المستجيبين (42) في المئة لاحظوا تأثيرًا سلبيًا لعمالة الأطفال (بمعدل عدم استجابة 54 في المئة). والسبب الأكثر شيوعًا لذلك هو حرمان الأطفال من التعليم، ولكن أيضًا ذكِرت عوامل عدة، منها فقدان الطفولة والآثار الصحية السلبية مرات عدة. وعلى الرغم من التأثير السلبي، ذكر المستجيبون أنهم يعتمدون على عمالة الأطفال في الغالب بسبب الاحتياجات المالية. في المقابل، ذكر (2) في المئة فقط أن عمالة الأطفال لها تأثير إيجابي، مثل إمكانية تعلم مهنة وتحمل تكاليف التعليم، وفرصة زيادة استقلالية الطفل واعتماده على نفسه، وإبعاده عن التأثيرات السلبية. وأشار (2) في المئة من الآخرين إلى وجود تأثيرات إيجابية وسلبية.

(11) - يعتمد الحساب على صافي الحد الأدنى للأجور الشهري البالغ (2,324,70) ليرة تركية ومتوسط (21,4) يوم عمل شهريًا (متوسط أيام العمل وفقًا لحساب يوم العمل، السنة المرجعية 2020؛ https://:workingdays.turkey/org.workingdays_holidays_2021.htm

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بتفحص دور مكان الإقامة في ما يتعلق بانتشار عمالة الأطفال. كما ذكرنا سابقًا، يتمتع اللاجئون السوريون في تركيا بخيار التقدّم بطلب للحصول على الوضع الرسمي «للحماية المؤقتة». في عينتنا، أشار نحو نصف المستجيبين إلى أن لديهم مثل هذه الحالة [12]، في حين ذكر (23) في المئة أن عملية الحصول على الوضع الرسمي لا تزال جارية، أو أنهم لم يتقدموا لها بعد. لم تقدّم نسبة (26) في المئة المتبقية إجابة على هذا السؤال، أو أشارت إلى أوضاع "أخرى»، كما هو موضح في الشكل 7 (Figure 7).

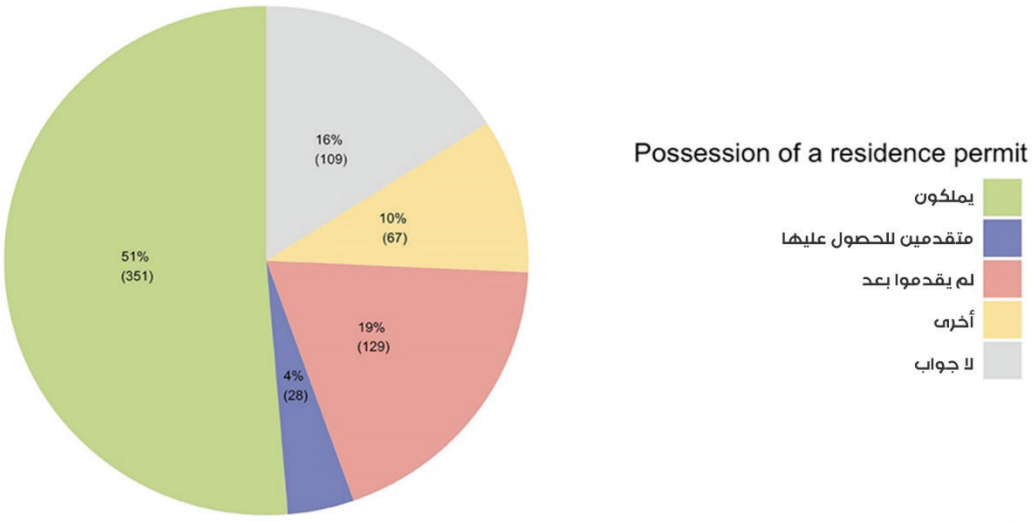

الشكل (7): حيازة تصريح إقامة لأفراد العيّنة

على ضوء هذه الخلفية، تحرّينا عن العلاقة بين حيازة تصريح الإقامة ووجود عمالة أطفال في الأسرة. ولهذا، درسنا فقط هؤلاء المستجيبين سواء الذين لديهم تصريح إقامة أم لا، وهذا يعني أن أولئك الذين أجابوا بعبارة أوضاع "أخرى»، أو لم يقدموا إجابة، استبعدوا من هذا التحليل المحدد. صنفنا الإجابات «لا يزال التصريح قيد المعالجة»، و «لم يتم التقدم بطلب للحصول على تصريح إقامة»، معًا في حالة "ليس لديك تصريح إقامة"، ثم قارنا هذا المتغير الثنائي الجديد بين هؤلاء المستجيبين الذين لديهم عمالة أطفال في بيتهم وأولئك الذين لا يوجد لديهم. كما يوضح الشكل 8 (Figure 8)، فإن حصة «ليس لديهم تصريح إقامة» أكبر نسبيًا بين أولئك الذين لديهم عمالة أطفال في أسرهم، مقارنة بالمستجيبين الذين لا يملكونه. أكد تحليلنا الإحصائي باستخدام اختبار **بيرسون -تشي المربعة** Chi-squared عند قيمة لـ p= 0.006101 **[اختبار إحصائي مطبق على مجموعات من البيانات الفئوية لتقييم مدى احتمالية نشوء أي فرق ملحوظ بين المجموعات بالصدفة]** أن عدم وجود حالة إقامة رسمية يرتبط بالفعل بعمالة الأطفال في منزل المستجيب.

(12) - حيث طلب المسح «حيازة تصريح إقامة».

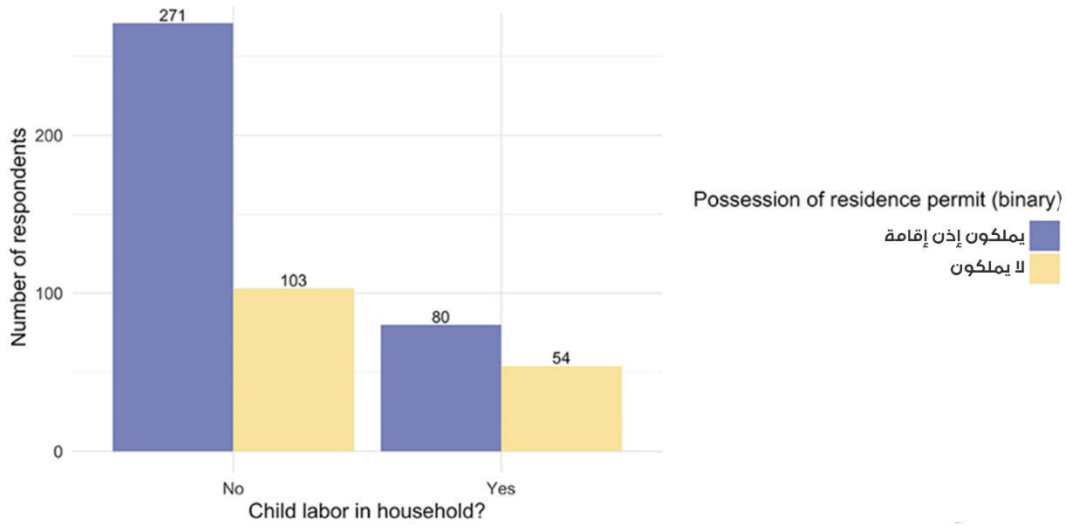

الشكل (8): حيازة تصريح إقامة بين المستجيبين مع أو بدون عمل أطفال في الأسرة

أخيرًا، قمنا بفحص تأثير حجم الأسرة على انتشار عمالة الأطفال في الأسرة. عند مقارنة حجم الأسرة بين أولئك المستجيبين الذين لديهم عمالة أطفال وأولئك الذين ليس لديهم، يمكن للمرء أن يلاحظ أن الحصة النسبية للأسر متوسطة الحجم (4-6 أشخاص) أعلى بكثير، حيث لا يوجد عمالة أطفال في الأسرة، في حين أن الحصة النسبية للأسر الكبيرة (أكثر من 10 أشخاص) أعلى بكثير، حيث يوجد عمالة أطفال في الأسرة، كما يوضح الشكل 9 (Figure 9). باستخدام اختبار بيرسون -تشي المربع، وجدنا عند قيمة p = 0.0001643 أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية، بين حجم الأسرة ووجود عمالة الأطفال في الأسرة [13].

(13) - بالنسبة إلى هذا الاختبار، استبعدنا المستجيبين الذين يعيشون بمفردهم (حيث لا يمكن أن يكون لديهم عمالة أطفال في الأسرة)، وأولئك الذين لم يذكروا حجم أسرتهم.

مناقشة

على غِرار الأطفال السوريين، يُدفَع كثيرٌ من الأطفال الأتراك إلى القوى العاملة. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن اللاجئين السوريين يواجهون أعباء إضافية، مع انعدام الأمن، مقارنة بالمواطنين الأتراك، على سبيل المثال، في ما يتعلق بالحصول على التعليم والعمل في القطاع غير الرسمي (Kaya, 2020). تصاحب الإمكانيات الحالية للحصول على تصاريح العمل أو الجنسية كثيرًا من العقبات، ويواصل معظم السوريين العمل في سوق العمل غير الرسمي، غالبًا بأجور منخفضة، وفي وظائف يعدها السكان المحليون غير مرغوب فيها، على سبيل المثال في صناعة الخياطة. بالنظر إلى أن أكثر من نصف اللاجئين السوريين في تركيا تقل أعمارهم عن (18) عامًا، يُدفَع كثيرٌ من الأطفال إلى القوى العاملة. أوضح تحليلنا أن هؤلاء الأطفال يجدون أنفسهم في بيئة ذات أحد أعلى معدلات الاقتصادات غير الرسمية ومعدلات فقر الأطفال بين دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. من المفهوم عمومًا أن عمل الأطفال مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفقر والتنمية الاقتصادية المنخفضة (Thévenon and Edmonds, 2019)، ولكن كما اعترف بها ثيفنسون وإدموند Edmonds and Thévenon (2019)، هناك عوامل أخرى خارج مستوى التنمية الاقتصادية ذات صلة أيضًا. في هذه الدراسة، عرّفنا عمالة الأطفال على أنها عمالة يؤديها أشخاص دون سن الـ (18) عامًا. تحدد اتفاقية الحد الأدنى للسن الخاصة بمنظمة العمل الدولية، التي تسمح بعمالة الأطفال من سن (15 أو حتى 14) عامًا، إذا كان عملًا خفيفًا، حدًا أدنى لسن الأطفال لأداء العمل. السؤال الأساسي هنا هو هل كان يجب التخلّصُ من عمالة الأطفال التي تسمح بها منظمة العمل الدولية واستئصالُها، أم كان يجب التركيز على التخلص من الممارسات الاستغلالية والضارة الناتجة عنها؟ وفقًا لهدف التنمية المستدامة (8,7)، يجب القضاء على جميع أشكال عمالة الأطفال، بحلول عام 2025. وعلى النقيض من ذلك، تتبع منظمة العمل الدولية مقاربة من خطوتين تجاه عمالة الأطفال، بهدف إلغاء جميع أشكال عمل الأطفال، من خلال البدء في أسوأ أشكال عمالة الأطفال (Van Daalen and Hanson, 2019). مع وجود (10) في المئة من جميع الأطفال العاملين في جميع أنحاء العالم، حيث يعمل نصفهم في أعمال خطرة ومحفوفة بالخطر على الصحة والسلامة -تراوح أعمار (48) في المئة من هؤلاء الأطفال العاملين بين (5 و11) عامًا (Thévenon and Edmonds, 2019, p. 8) - فإن الاستئصال الكامل لتلك العمالة بعيد، وربما خادع. في الوقت نفسه، تُظهر هذه الأرقام وأبحاثنا أن الاتفاقيات الدولية والأطر القانونية الوطنية المبنية عليها لها تأثير محدود على القضاء على عمالة الأطفال، ولذلك هناك حاجة إلى مقاربة أكثر شمولية (Thévenon and Edmonds, 2019; Van Daalen and Hanson, 2019). أظهر بحثنا أن عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين مطلوبة غالبًا لتغطية نفقاتهم، وإلى أن تتوفر استراتيجيات بديلة للبقاء ووسائل مالية، فمن غير المرجح أن يتغير الوضع (Edmonds and Thévenon, 2019, p. 47–71). إن الانتشار الواسع لعمل الأطفال الصغار، حتى في الظروف الصعبة والخطرة والأجور المنخفضة التي يحصلون عليها، يبرر إعطاء الأولوية لمكافحة هذه الممارسات، لأنها أكثر ضررًا للأطفال. نشير إلى هذه الممارسات على أنها استغلال عمالة الأطفال، التي تُعرّف بأنها العمل الذي يؤديه الأطفال دون سن الـ (15) عامًا، والعمل الخطير والضار للأطفال، والعمل الذي يتعارض مع تعليمهم، على سبيل المثال، العمل أثناء ساعات الدراسة والليل، ويجب ربط هذه الممارسات مع اتفاقية منظمة العمل الدولية بخصوص الحد الأدنى للسن، واتفاقية منظمة العمل الدولية بخصوص

أسوأ أشكال عمل الأطفال. ويميز آخرون تمييزًا مشابهًا لكنهم يصفون العمل غير الضار للأطفال بأنه «أطفال في العمل»، وأشكال أخرى كـ «عمالة أطفال» (Thévenon and Edmonds, 2019, p. 17). ومن المربك أن عمالة الأطفال تشير فقط إلى «العمل الذي يحرم الأطفال من طفولتهم وإمكاناتهم وكرامتهم، وهذا ضارّ بالنمو البدني والعقلي» (تعريف منظمة العمل الدولية) [14]. نعتقد أن التمييز بين استغلال عمالة الأطفال وعمل الأطفال يعكس بشكل أفضل الحقائق المختلفة، والاختلافات بين عمل الأطفال المسموح به والمحظور، مع الاعتراف بمزايا عمل الأطفال، إذا تم تنفيذه بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية (Anker, 2000).

ما نستنتج من بياناتنا هو أن استغلال عمالة الأطفال وعمل الأطفال كلاهما منتشرٌ بشكل كبير بين اللاجئين السوريين في تركيا. على الرغم من إحراز تقدم في قبول الأطفال في المدارس وتقديم تصاريح العمل، لا تزال المشكلة قائمة. إن الأعباء المترتبة على الاستفادة من هذه الخدمات متعددة، وقد أُبلِغ عن أن التقدم بطلب للحصول على تصريح عمل سيؤدي إلى تدهور الوضع المالي للفرد، لأنه لا يمكن بعد ذلك التقدم بطلب للحصول على مشاريع مالية، وإبقاء هؤلاء الأشخاص محتجزين في سوق العمل غير الرسمي وحالات العمل غير المستقرة (Kaya, 2020). هذا أيضًا له تداعيات سلبية على عمالة الأطفال، لأن العمل في سوق العمل غير الرسمي أكثر انعدامًا للأمان، والأجور أقل، والمخاطر بعدم الدفع أو الدفع الناقص منتشرة في كل مكان، وهو ما يزيد من الحاجة إلى وسائل مالية إضافية، من ضمنها من خلال عمالة الأطفال (Kaya, 2020).

(14) - انظر: https://www.ilo.org/ipec/facts/lang%E2%80%80index.htm

الخاتمة

موقع تركيا، كدولة مجاورة لسورية التي مزقتها الحرب، جعلها بلدَ عبور ووجهة لكثير من الأشخاص الباحثين عن الأمان والحماية الدولية في أوروبا. وفي الوقت نفسه، خاصة منذ اتفاق الاتحاد الأوروبي وتركيا، أصبحت تركيا موطنًا جديدًا لنحو (3,6) مليون سوري. ناقشت هذه الورقة القيود المفروضة على الإقامة وحقوق العمل التي يواجهها اللاجئون السوريون في بلد الإقامة الجديد، إلى جانب نقاط الضعف الناتجة في سوق العمل غير الرسمي. وأظهر التحليل أنّ حدود تركيا الجغرافية لاتفاقية جنيف لعام 1951 والاعتراف اللاحق بالسوريين، «كأصحاب حماية مؤقتة» لا «كلاجئين»، لا يضمن إقامة آمنة ومنتظمة، بل يفرض وضعًا من النسيان وعدم القدرة على التنبؤ. وإضافة إلى ذلك، ثبت أن عمالة الأطفال في تركيا ليست مدعاة للقلق بين اللاجئين السوريين فحسب، بل هي ممارسة راسخة في السياق الأوسع لسوق العمل وعدم المساواة الاجتماعية. في ضوء الطبيعة البنيوية لعمالة الأطفال في تركيا، تناولت هذه الدراسة الإطار القانوني التركي المعمول به لمكافحة عمالة الأطفال، إلى جانب قيودها. وتبيّن أن تركيا -من خلال التصديق على اتفاقية حقوق الطفل واتفاقيتي منظمة العمل الدولية رقم 138 و182- ملتزمة، بموجب القانون الدولي، بمكافحة عمالة الأطفال وبضمان الحقوق المخصصة له.

على المستوى الدستوري، هناك التزامات أخرى لمكافحة عمل الأطفال. ومع ذلك، فقد وجد أنها تُترجم فقط بشكل مجزأ وغير متسق إلى قوانين وأنظمة وطنية. وعلى الرغم من وجود أحكام بخصوص التعليم الإلزامي، والحد الأدنى لسن العمل، وظروف العمل، وساعات العمل، يبدو أن هناك كثيرًا من المجالات التشريعية الرمادية وأوجه القصور. والأهم من ذلك أن قانون العمل، الذي يشكل الأداة التشريعية الرئيسة فيما يتعلق بالتوظيف، لا يغطّي القطاع غير الرسمي والمجالات الأخرى التي تشهد درجات عالية من عمالة الأطفال، وهو ما يجعل كثيرًا من العمّال القصّر من دون حماية قانونية. ويضاف إلى ذلك أن التنفيذ غير الكافي للقوانين القائمة وإنفاذ القانون بشكل عام تعرّض لانتقادات متكررة، لإسهامه في انتشار عمالة الأطفال على نطاق واسع. وقدمت هذه الدراسة نظرة ثاقبة تجريبية حول وضع عمالة الأطفال بين اللاجئين السوريين في تركيا، وكشفت مدى تعرضهم للاستغلال في العمل. بالمقارنة مع العمال القصّر الأتراك الذين تم تحديدهم في المسح الوطني لعمل الأطفال لعام 2019، يبدو أنّ الأطفال السوريين يشاركون في عمالة الأطفال في سنّ أصغر بكثير، وأن لديهم فرصًا أقل في التعليم. وقد أفادت التقارير أن الأطفال السوريين يعملون ساعات طويلة جدًا، حيث يعمل معظمهم ما بين (9 و12) ساعة يوميًا، ويتقاضون أجورًا أقل من (100) ليرة تركية في اليوم. وتوضح هذه النتائج التكاليف البشرية الضارة لمقاربة تركيا في التعامل مع اللاجئين السوريين الذين يعيشون على أراضيها، حيث يُستَغل آلاف الأطفال في سوق العمل، ويُحرمون من التعليم، ويفقد كثير منهم طفولتهم. وتوضح نتائج المسح مدى عدم الاستقرار الذي تجد فيه كثير من العائلات السورية نفسها في تركيا، حيث تمثل عمالة الأطفال الملاذ الأخير لتغطية نفقاتهم، والهروب من الفقر المدقع أو الجوع أو التشرد. نظرًا لطبيعة عمل الأطفال في تركيا وتماشيًا مع نهج منظمة العمل الدولية، يجب إعطاء الأولوية للقضاء على استغلال عمالة الأطفال أو عمالة الأطفال المحظورة وأسوأ أشكالها، والتعامل على قدم المساواة مع الأطفال السوريين والأتراك، مع مراعاة نقاط الضعف الخاصة الأطفال السوريين،

كما هو موضح في هذه الدراسة.

شكر وتقدير

نودّ أن نشكر صندوق جامعة تيلبورغ، لتمويل هذا المشروع، ومنصة (Upinion) للتعاون المثمر في جمع البيانات، وأن نشكر أوزان تورهان، لمراجعته الجزء القانوني من هذه المقالة.

المراجع

Ahmet, I., and Simşek, D. (2016). Syrian refugees in Turkey: towards integration policies in turkish policy. Quarterly 15, 59–69. Google Scholar

AIDA (2021a). Residence Permit Turkey. Available oline at:

(https://asylumineurope.org/reports/country/ accessed December 17, 2021). Google Scholar

AIDA (2021b). Naturalisation Turkey. Available oline at:

https://asylumineurope.org/reports/country/turkey/content-temporary-protection/status-and-residence/naturalisation/ (accessed December 17, 2021).

AIDA (2021c). Access to the Labor Market Turkey. Available oline at:

https://asylumineurope.org/reports/country/turkey/content-temporary-protection/employment-and-education/access-labour-market/#_ftn1 (accessed December 17, 2021).

Akin, L. (2009). Working conditions of the child worker in Turkish labour law. Empl. Responsib. Rights J. 21, 53–67. doi: 10.1007/s10672-008-9098-7,

https://doi.org/10.1007/s10672-008-9098-7 , Google Scholar

Anker, R. (2000). The economics of child labour: a framework for measurement. Int. Labour Rev. 139, 257–280. doi: 10.1111/j.1564-913X.2000.tb00204.x ,

https://doi.org/10.1111/j.1564-913X.2000.tb00204.x , Google Scholar

Baban, F., Ilcan, S., and Rygiel, K. (2017). Syrian refugees in Turkey: pathways to precarity, differential inclusion, and negotiated citizenship rights. J. Ethnic Migrat. Stud. 43, 41–57. doi: 10.1080/1369183X.2016.1192996, https://doi.org/10.1080/1369183X.2016.1192996 , Google Scholar

Bakirci, K. (2002). Child labour and legislation in Turkey. Int. J. Children's Rights 10, 55–72. doi: 10.1163/157181802772758128, https://doi.org/10.1163/157181802772758128, Google Scholar

Bilir, N. (2016). Occupational Safety and Health Profile Turkey. Ankara: International Labour Organization.

Demirguc-Kunt, A., Lokshin, M., and Ravallion, M. (2019). A New Policy to Better Integrate Refugees Into Host-Country Labor Markets. Available online at:

https://reliefweb.int/report/turkey/new-policy-better-integrate-refugees-host-country-labor-markets (accessed December 17, 2021).

Erdogan, E., and Uyan Semerci, P. (2018). Illegality in the informal labour market: find-

ings from pilot research on child labour. Istanbul Res. Policy Turkey 3, 138–154. doi: 10.1080/23760818.2018.1517448

https://doi.org/10.1080/23760818.2018.1517448 , Google Scholar

Haferlach, L., and Kurban, D. (2017). Lessons learnt from the EU-Turkey refugee agreement in guiding EU migration partnerships with origin and transit countries. Glob. Policy 8, 85–93. doi: 10.1111/1758-5899.12432

https://doi.org/10.1111/1758-5899.12432, Google Scholar

Kanun, O., and Kayaoglu, A. (2019). Child labor and its sectoral distribution in Turkey TT - Türkiye'de çocuk işçiliginin sebepleri ve sektörel dagilimi. Calisma ve Toplum 62, 1991–2014. https://doi.org/10.1017/npt.2016.7., Google Scholar

Kavak, S. (2016). Syrian refugees in seasonal agricultural work: a case of adverse incorporation in Turkey. N. Perspect. Turkey 54, 33–53. doi: 10.1017/npt.2016.7

Kaya, A. (2020). Reception: Country Report. Global Migration: Consequences and Responses Working Paper. Istanbul 37.

Kirişçi, K. (1996). Is Turkey lifting the 'geographical limitation'? - The November 1994 regulation on asylum in Turkey. Int. J. Refugee Law 8, 6–11. doi: 10.1093/ijrl/8.3.293, https://doi.org/10.1093/ijrl/8.3.293, Google Scholar

Koca, B. T. (2016). Syrian refugees in Turkey: from "guests" to "enemies"? N. Perspect. Turkey 54, 55–75. doi: 10.1017/npt.2016.4, https://doi.org/10.1017/npt.2016.4, Google Scholar

Lordoglu, K., and Aslan, M. (2019). "The invisible working force of minor immigrants: the case of syrian children in Turkey," in Integration through Exploitation: Syrians in Turkey, ed G. Yilmaz, I. D. Karatepe, and T. Tören (München: Rainer Hampp Verlag), 55–66. Google Scholar

OECD (2021). OECD Family Data Base: Child Poverty. Available online at:

https://www.oecd.org/els/soc/CO_2_2_Child_Poverty.pdf (accessed December 17, 2021).

Özbek, A. (2020). TurkStat's Child Labor Survey is Not Realistic as it Does Not Cover Syrian Children. Available online at: https://bianet.org/english/children/222335-turkstat-s-child-labor-survey-is-not-realistic-as-it-does-not-cover-syrian-children (accessed December 17, 2021).

Özden, S. (2013). Syrian Refugees in Turkey. Robert Schuman Centre for Advanced Studies. doi: 10.9779/pauefd.490559

https://doi.org/10.9779/pauefd.490559

Ozgun, A., and Gungordu, A. (2021). Child Labor in Turkey and the Need for Human Rights Due Diligence For Corporations. Available online at:

https://www.cetinkaya.com/insights/child-labor-turkey-need-human-rights-due-diligence-corporations (accessed December 17, 2021).

Simşek, D. (2017). Turkey as a “Safe Third Country”? The impacts of the EU-Turkey statement on Syrian refugees. Turkey Percept. J. Int. Affairs 22, 161–182. Google Scholar

Simşek, D. (2020). Integration processes of Syrian refugees in Turkey: ‘Class-based integration’. J. Refugee Stud. 33, 537–554. doi: 10.1093/jrs/fey057,

https://doi.org/10.1093/jrs/fey057, Google Scholar

Thévenon, O., and Edmonds, E. (2019). Child Labour: Causes, Consequences and Policies to Tackle it. Paris: OECD Publishing.

https://pubmed.ncbi.nlm.nih.gov/23293258, Google Scholar

TurkStat (2020). Child Labor Force Survey 2019. Available online at:

https://turkstatweb.tuik.gov.tr/PreHaberBultenleri.do?id=33807 (accessed February 2,

2021). Google Scholar

UNHCR (2021). Syria Refugee Crisis Explained. Available online at:

https://www.unrefugees.org/news/syria-refugee-crisis-explained/ (accessed December 17, 2021).

Uyan-Semerci, P., and Erdogan, E. (2018). Who cannot access education? Difficulties of being a student for children from Syria in Turkey. Vulnerable Children Youth Stud. 13, 30–45. doi:

10.1080/17450128.2017.1372654, https://doi.org/10.1080/17450128.2017.1372654 , Google Scholar

Van Daalen, E., and Hanson, K. (2019). “The ILO’s shifts in child labour policy: regulation and abolition,” in The ILO @ 100, eds U. Panizza, C. Gironde, and G. Carbonnier (Leiden; Boston, MA: Brill Nijhoff), 133–151. doi: 10.1163/9789004399013_008 ,

https://doi.org/10.1163/9789004399013_008 , Google Scholar

Yalçin, S. (2016). Syrian child workers in Turkey. Turkish Policy Quart. 15, 89–98. Google Scholar

أبحاث سياسية

أبحاث اجتماعية

أبحاث اقتصادية

أبحاث قانونية

ترجمات

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

Harmoon Center for Contemporary Studies

Harmoon ArŞtırmalar Merkezi

Doha, Qatar: Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey: Tel. +90 (212) 813 32 17 PO.Box: 34055

Tel. +90 (212) 542 04 05

www.harmoon.org